

المواطنة والأمن في الجزائر: ملاحظات وتشخيص

Citizenship and Security in Algeria: Notes and Diagnosis

أ. د. بوحنيتة قوي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

hadjbouhania@gmail.com

ملخص:

يأخذ مفهوم المواطنة نقاشا دستوريا وقانونيا على الصعيدين الوطني والدولي، بل إن النقاش تجاوز البعد العلمي الموضوعي إلى الإطار السياسي الذي يشمل النقاشات الانتخابية، والمناظرات المناسبة السياسية والعمالية والنقابية.

هناك نظريات تذهب إلى القول بأن النقاش العلمي للمفهوم بشكل تجاوز الأمن الوطني إلى الأمن المواطناني (From national security to citizen security). وتذهب تقارير دولية إلى اعتبار المواطنة مرهونة بقضية إنسانية قوامها "أمن الإنسان" (الأمن مع المواطن ومن أجل المواطن) وصولا إلى توطيد العلاقة بين الحوكمة الأمنية ودرجة الديمقراطية، وهي ما أضحى يسمى في الأدبيات الدولية العلمية الأمن المواطناني .

في هذه الورقة نحاول دراسة العلاقة بين المواطنة كمفهوم مركب ومتعدد الفضاءات والتطبيقات والأمن كتوجه عام يتجاوز السرديات الكلاسيكية إلى إطار عام يتضمن الإدراكات المرتبطة بالأمن الإنساني والاقتصادي والسياسي والسوسيو - ثقافي في الحالة الجزائرية؟

كلمات مفتاحية: الأمن / المواطنة / الحوكمة / خطاب الكراهية / الدستور

Résumé:

Most of political theories that say that the scientific discussion of the concept goes beyond national security to citizen security. International reports consider citizenship dependent on a humanitarian issue based on the "humanization of security" (security with the citizen and for the citizen) leading to the consolidation of the relationship between security governance (governance sécuritaire) and the degree of democracy. .

In this paper, we try to study the relationship between citizenship as a complex concept with multiple spaces and applications, and security as a general trend that goes beyond the classical narratives to a general framework that includes perceptions related to human, economic, political and socio-cultural security in the Algerian case?

Keywords: security / citizenship / governance / hate speech / constitution

1. مقدمة:

يأخذ مفهوم المواطنة نقاشا دستوريا وقانونيا على الصعيدين الوطني والدولي، بل إن النقاش تجاوز البعد العلمي الموضوعي إلى الإطار السياسي الذي يشمل النقاشات الانتخابية، والمناظرات المناسباتية السياسية والعملية والنقابية.

هناك نظريات تذهب إلى القول بأن النقاش العلمي للمفهوم بشكل تجاوز الأمن الوطني إلى الأمن المواطناني (From national security to citizen security)¹. وتذهب تقارير دولية إلى اعتبار المواطنة مرهونة بقضية إنسانية قوامها "أنسنة الأمن" (الأمن مع المواطن ومن أجل المواطن) وصولا إلى توطيد العلاقة بين الحوكمة الأمنية (gouvernance sécuritaire) ودرجة الديمقراطية، وهي أضحي يسمى في الأدبيات الدولية العلمية الأمن المواطني (La sécurité citoyenne)².

في هذه الورقة نحاول دراسة العلاقة بين المواطنة كمفهوم مركب ومتعدد الفضاءات والتطبيقات والأمن كتوجه عام يتجاوز السرديات الكلاسيكية إلى إطار عام يتضمن الإدراكات المرتبطة بالأمن الإنساني والاقتصادي والسياسي والسوسيو - ثقافي في الحالة الجزائرية؟

2. المواطنة من الإطار التقليدي إلى الفضاء الرقمي:

يبدو أن مفهوم المواطنة من المفاهيم المتداولة والمستهلكة على مستوى الخطاب الرسمي السياسي وغيره بشكل يجعل منها مفهوما عائما يعتقد مستعملوه أنه على درجة من الوضوح تغنيهم عن تعريفه ورصد مقوماته وخصائصه؛ بيد أن الأمر يتعلق بوضوح مغلوط يتجاهل في بعض الأحيان السياق النسقي الذي يكسبه دلالاته المتعددة وإن كانت متكاملة؛ ذلك أن مفهوم المواطنة له بعد قانوني وسياسي - إغريقي وروماني - (أرسطو وأفلاطون) ويمتد في الفكر التنويري والسياسي الحديث (روسو وفولتير ومنتسكيو وغيرهم) وما تأسس عليه من نظير سياسي وإنجازات قانونية (دستورية بالأساس نذكر منها على سبيل المثال إعلانات الحقوق، كإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي 1789 وحركة تدوين الدساتير التي دأبت عليها البلدان الغربية والميثاق الأممي للحقوق المدنية والسياسية) لقد ارتبط مفهوم المواطنة أساسا بالمنوال الديمقراطي الليبرالي وبفكرة الحرية والمساواة.³

ولئن كانت المواطنة خلال هذا المسار أكثر تجذرا في أسسها وأكثر واقعية في مضمونها، فإنها لا تزال تحافظ على مدلولها العام كصفة "ممتازة" يكتسبها الفرد كمكون للجسم الاجتماعي والسياسي "للمدينة السياسية" "la cité" أو "الدولة الوطنية" لتشكيل هوية انتظامه في مجاله السياسي والاجتماعي وانتمائه إليه وتكسبه الحق والقدرة على المشاركة في الشأن العام، لتشكيل النهاية تلك الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد المواطن بدولته.

ويجري تعريف المواطنة كرابطة قانونية انطلاقا من الشروط المحددة للمركز القانوني للمواطن الذي يبنى على ثلاثية متكونة من مفاهيم "la souveraineté" و"la nationalité - الجنسية" والتمثيل "la représentation" كمفاهيم متعدية transitives لبعضها بحيث يكتسب الفرد صفة المواطنة بفعل انتمائه إلى الشعب صاحب السيادة، وبالخصوص إلى الجسم السياسي (بمعنى مجموع الأفراد المتمتعين بصفة المواطنة) المتشكل منه، وهو انتماء يجد تعبيراته القانونية في رابطة الجنسية التي تُعدّ في حدّ ذاتها شرطا قانونيا لتمتع المواطن بالحقوق السياسية المرتبطة بصفته المواطنة والتي اختزلت في إطار الديمقراطية التمثيلية في حق المواطن في الانتخاب والترشيح للوظائف العامة كشكل وحيد للمشاركة في الحياة السياسية.

تبرز العناصر المرتبطة بالمواطنة فيما يلي:

-01 يقترن مفهوم المواطنة اليوم، بتوسيع مجال حرية الإنسان وتطويره، كما يرتبط بتطوير المطالب المتعلقة بكرامته

ومستقبله .

- 02-** لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى الصانعة لنسيج التجمعات البشرية، من قبيل الروابط الثقافية والعقائدية .
- 03-** يُلحّ مبدأ المواطنة على ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني دون نفيهما، لكنه يتطلع إلى منح الاعتبار الأول للرابطة المدنية، وذلك بالإعلاء من شأن القيم الصانعة لها، والقادرة في الآن نفسه على استيعاب الاختلافات العقائدية والإثنية، دون أن يعني هذا كما قلنا، نفي الأبعاد الأخرى المعززة للمواطنة الثقافية والقيمية.
- 04-** لا يمكن فصل المواطنة عن الديمقراطية وقيمتها فهي أساس المجتمع المدني.
- 05-** يترتب على تشبّع المجتمع بالمواطنة انتعاش الحس المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزّز قيم المساواة والتعاون.
- 06-** يشتمل مبدأ المواطنة وفق هذا الاتجاه على مؤشرات التربية على المواطنة على اعتبار أن ترسيخ أي مبدأ قانوني يحتاج إلى تكامل جهود نفسية واجتماعية وتربوية لتوطينه وتعزيز بنائه.
- إن مشروع التربية على المواطنة يمكن أن يتجسد على دوائر متعددة، منها الدائرة الفردية تعليميًا وتربويًا وأسرًا ومجتمعيًا، والدائرة الثانية هي الدائرة القانونية التشريعية، التي تنظم الحقوق والواجبات وتحمي الفرد والمجتمع من التجاوز عليها، وهناك الدائرة الثالثة التربوية التي تتعلق بالمناهج ونظم التعليم والإدارة وعلاقة الطالب بالأستاذ، أما الدائرة الرابعة فهي الدائرة الإعلامية. وتبقى الدائرة الخامسة هي دائرة المجتمع المدني، الذي يشكل فضاءً ثالثًا بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة. وبهذا المعنى فإن مشروع التربية على المواطنة، هو ليس مشروعًا تعليميًا أو تربويًا خالصًا، كما أنه ليس مشروعًا حقوقيًا صرفًا، إنه مشروع سوسيوتربوي، ثقافي يتعلق بالعقل وبالتنوير وبالقيم وبالحقوق، تلك التي لا يمكن أن تكون إلا بدمج المجالات والحقول المختلفة. ولذلك فإن التربية على المواطنة له دلالات كثيرة منها:
- الدلالة الأولى:** تزداد الحاجة لإثارة حوار وجدل حول الفكرة وأبعادها وغاياتها وسياقاتها، وحشد قوى وطاقات حكومية وغير حكومية، سياسية وفكرية وثقافية ودينية واجتماعية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني لمقاربة المفهوم الذي ارتبط بفكرة الدول العصرية الحديثة، وبالتقدم الذي حصل في هذا الميدان، ولا سيما في الدول الغربية المتقدمة؛ إذ أن هناك تصالحًا بين الدولة والمواطن سواء في نظرة الدولة إلى المواطن أو في نظرة هذا الأخير إلى الدولة؛ فمسؤولية الدولة لم تعد تقتصر على الحماية فحسب، بل أصبحت الدولة "دولة رعاية" واجبتها ووظيفتها الأساسية خدمة المواطن وتحسين ظروف عيشه وتوفير مستلزمات حريته ورفاهيته.
- الدلالة الثانية:** تكمن في انشغال بعض المهتمين على صعيد الفكر وحقوقيين وناشطين بفكرة حركة للمواطنة، باعتبارها فكرة راهنية ومطروحة على صعيد البحث من جهة، وعلى صعيد الواقع العملي من جهة أخرى، خصوصًا الأسئلة الشائكة التي تواجهها والتطبيقات المختلفة التي تقف أمامها في مفترق طرق عديدة وخيارات بين مرحلتين: المرحلة الأولى ونموذجها الأنظمة الشمولية التي تكاد تكون انتهت أو تلاشت على الصعيد العالمي، خصوصًا التشبث باحتكار الحقيقة، والدين، والسلطة، والمال، والإعلام، لكنها للأسف ما تزال قوية ومؤثرة في مجتمعاتنا العربية بأنظمتها المختلفة.
- الدلالة الثالثة:** تتعلق بالالتباس النظري والعملي بشأن فكرة المواطنة ولا سيما في مواقف الجماعات والتيارات الفكرية والسياسية والقومية المختلفة، الأمر الذي يضع تكوين تصور مشترك حولها من جهة، وحول الطريق التربوية القويمة والأساليب التعليمية الصحيحة لتعميق فكرة المواطنة من جهة ثانية، ولا سيما في إطار المبادئ الدستورية للدولة العصرية التي تستند إلى سيادة القانون ومبدأ المساواة.

الدلالة الرابعة: ترتبط بإشكالات المواطنة والهوية، ولا سيما التحديات التي تواجهها، فقد بدأت تحفر في أساسات الدولة والهوية، بحيث يجعل من الواجب إدارة حوار فكري ومعرفي حولها.

الدلالة الخامسة: تتعلق بالعلاقة الجدلية بين فكرة المواطنة وحقوق الإنسان، خصوصا بمبدأ المساواة في الحقوق، وبالأخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة.⁴

3. المواطنة والحكامة * البحث عن الحكامة المواطنة:

لو تم تمثل الحكامة على التصور الذي يربطها حصرا بسياق تصريفي managerial مرتبط بتدبير العمل العمومي والتصرف في إمكانياته بشكل يضمن أدائه ومردوديته بناء على اعتبارات نفعية واستهلاكية consumeriste منفصلة عن المحددات السياسية والاجتماعية المميزة لإدارة الشأن العمومي، فإنه يجوز لنا أن نتساءل: ماذا يمكن أن تضيف الحكامة بهذا المعنى للمواطنة؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من أن نقف عند نقطة مبدئية مفادها أن الحكامة كما المواطنة مفهومان متعددي الأبعاد، مما يستدعي من الباحث فيهما الوقوف عندها ليقدم تصورا شاملا لكليهما ولإمكانات التواصل بينهما. فالحكامة تنبني - بالإضافة إلى بعدها التديري - على بعد سياسي يتغى مساءلة الديمقراطية التمثيلية الجاري بها العمل في معظم الأنظمة السياسية من منطلق كونها لم تعد تستوفي كل أبعاد المنوال الديمقراطي في ارتباطه بسيادة الشعب.

فالحكامة المواطنة حسب الباحثة سعاد سلامي بقدر ما تدفع بضرورة "تشديد قيم التسيير الجيد والتدبير الرشيد للعمل العمومي، فإنها تدفع بالقدر ذاته إلى إلزامية مصاحبة ذلك سياسيا ومؤسستيا بنظام من الحكم يركز على تمثيلية الجسد الانتخابي بأسمى صوره وأشكاله"، بل وتذهب لحد جعل المواطن في قلب صناعة القرار وذلك بالتمثيل الشاسع والواسع، وكذلك بالتشاور المكثف الذي يضمن التشاركية في نحت الخيارات العامة وإنجازها. فالحكامة في صيغتها الإجرائية هذه إنما هي تحد للديمقراطية في شكلها التمثيلي البرلماني المراكز، إنما حكامة قوامها الأساسي المساهمة والتشاركية في صياغة القرار كما في متابعة تنفيذه على أرض الواقع.⁵

يرتبط تحقيق الحكامة المواطنة LA gouvernance citoyenne بما هي نمط جديد في سياسة وتدبير الشأن العام

الشعبي بتوفر ثلاثة شروط متعددة ومتراكمة هي:

- شرط النجاعة بما تشمله من عقلنة التصرف والتدبير،
- الشرط الديمقراطي بما هو شرط يكفل المشاركة الفاعلة لكل الأطراف المعنية بالشأن العام،
- الشرط المؤسساتي الذي كفّل جودة المؤسسات وشفافيتها.⁶

تستند المواطنة على المشاركة السياسية باعتبارها عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكا منظما مشروعا متوصلا يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، وفهم واعٍ لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، من خلالها يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها من حيث اختيار الحكام والقادة السياسيين او الدعم في إدارة العمل السياسي أو الإسهام في صنع القرار السياسي.⁷

4. المواطنة الرقمية وحضارة الموجة الرابعة من العولمة:

ظهرت حقبة "العولمة المفرطة" أو "العولمة 3.0" في ثمانينيات القرن الماضي، تلك الفترة التي شهدت سقوط حائط برلين وظهور الاقتصاديات الناشئة كالهند، والصين، واختراع الإنترنت، والاتصالات الحديثة، التي أحدثت جميعا ثورة كبيرة في صناعة

الإعلام، مع وجود أعداد كبيرة من الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، وظهور صحافة المواطن، وثورة وسائل التواصل الاجتماعي التي نعيش فيها حتى الآن.

ارتبط نمو صناعة الإعلام بصورة كبيرة بحقبة "العولمة 3.0"، حيث الثقافات العابرة للقارات، والشركات العملاقة التي تقود دولا وقطاعات دولية، وتمتلك عمالة بشرية تزيد عن تعداد كثير من الدولة حول العالم، وكذلك انتقال رؤوس الأموال والأفراد بين الدول بسهولة دون أية قيود، وحرية الاستثمارات

والآن في ظل الثورة الصناعية الرابعة، هناك حقبة جديدة من العولمة وهي "العولمة 4.0" حيث يتحول الاقتصاد العالمي الآن إلى عصر العولمة 4.0، نتيجة الانتشار العالمي السريع للتقنيات الرقمية التي أدت إلى تغير طبيعة التبادل بين البلدان والمنظمات واختلافها بشكل جذري، لتصبح أكثر اعتمادا على الاتصال الرقمي وتدفق الأفكار والخدمات ذات الصلة وهو ما يصفه "كلاوس شواب" Klaus Schwab، المؤسس والرئيس التنفيذي، للمنتدى الاقتصادي العالمي بأنه جوهر العولمة 4.0، علاوة على ذلك تتزامن التحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة مع الظهور السريع للقيود المجتمعية وبروز نظام دولي متعدد الأقطاب، وتزايد أشكال عدم المساواة، وتستدعي هذه التطورات الكبيرة حقبة جديدة للعولمة، حيث يتوقف ما يمكن أن تحققه على تحسن في الوضع الإنساني، وعلى ما ستسفر عنه حوكمة الشركات المحلية، الوطنية والدولية وقدرتها على التكيف مع العصر.⁸

ويُعد كلاوس شواب "Klaus Schwab" أول من أطلق مصطلح الموجة الرابعة للعولمة 4.0، حيث يشير إلى أن اللحظة الفارقة للعولمة الجديدة في بنية النظام العالمي الجديد أصبح التحدي متمثلا في استعادة السيادة في عالم يستلزم التعاون وبدلا من عزل الاقتصاديات الوطنية من خلال تدابير الحماية والسياسات القومية. لذلك يتعين العمل على صياغة ميثاق اجتماعي جديد بين المواطنين وقادتهم، حتى يشعر الجميع بالقدر الكافي من الأمان في وطنه، ولكي يظل منفتحا على العالم ككل، وإن لم يتم فعل ذلك فإن العالم يتجه إلى مرحلة انهيار الديمقراطية، وهي إشارة مهمة قوامها متغيرات أربعة: المواطن والأمن والحكومات والعولمة بإبعادها خاصة الحوكمة الوطنية.⁹

يُعتبر الباحث السوسولوجي التونسي "جوهر الجمّوسي" في دراسته الميدانية عن دور الإعلام الجديد في التغيير السياسي والموسومة بـ: "الافتراضي والثورة مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي" أن نمط الإعلام - المواطن ساهم في تحسيس الجماهير باختيار أسس المنظومة الحاكمة التي يخشاها الجميع وبجتمية الثورة على النظام الاستبدادي الفاسد، مثلما ساهم في حثهم على المشاركة في الحركات الاحتجاجية وحشدتهم لإسقاط منظومة فساد انتبه إليها العالم كله. ويمكن تحديد العلاقة وفق مقاربة الباحث القائمة على المواطنة الجديدة واليات التغيير المعتمدة على سطوة تكنولوجيا التواصل من خلال الملامح التالية -

● أدّت قوة اقتحام التقني التكنولوجي في كل ما هو سياسي إلى ضرب جديد من العمل السياسي، ينزع نحو خلق نخب سياسية جديدة قوامها التكنوقراط يدفع هذا باتجاه انكماش السياسة بمفهومها التقليدي التي تعتمد الخبرة والحرفية والخطابة، وغيرها من أشكال التعامل مع فن الممكن، لتطفو على الساحة ممارسة جديدة للسياسة ترتحن إلى ما توفره التكنولوجيا من أفق أخرى لم تكن ممكنة من قبل، من قبيل ارتياد زوايا قصية ما كان لسياسيّ الأمس أن يطالها. فعلى سبيل المثال، يؤكد التوظيف الدعائي للسلعة السياسية أن التكنولوجيا الرقمية تُعطي للسياسي دفعا عالميا، بما توفره من قدرة على ترويج صورته في كل أركان الدنيا عن طريق الافتراضي الرقمي.

● إن الثورة الرقمية التي يشهدها مجتمع المعرفة والمعلومات خلال الأعوام الأخيرة حوّلت النسيج الجمعياتي - كجزء من المجتمع المدني - إلى قوة لها تأثير كبير في الرأي العام الذي يتدخل في الشأن السياسي للمجتمعات والبلدان. ويشهد العالم ثورة فعلية تضطلع فيها الجمعيات بدور محوري واستراتيجي، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في نشأة أبعاد جديدة لمفهوم العمل الجمعياتي والمؤسساتي، ولمفهوم الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنتجت جملة من الرهانات والتحديات ذات خصوصيات ناشئة لم تكن مألوفة في الماضي القريب.

● يقود الافتراضي، ضمن المجتمع المعاصر، تحولات عميقة في المجتمع السياسي، عبر آلياته وتجهيزاته وبرمجياته وتطبيقاته المتنوعة، وعبر الحواسيب والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وتعدد الوسائط. وتعتبر الوسائط المتعددة، ذات القدرات الهائلة وغير المحدودة، إحدى أقوى الأشكال في نقل الأفكار، والبحث عن المعلومات، وتجربة الأفكار الجديدة، وتأسيس عالم افتراضي لا يحتكم إلى قواعد الزمان والمكان. وهو عالم جغرافي-ميتافيزيقي (Géo-métaphysique)، يقطع مع المعنى الكلاسيكي للجغرافيا والقارات. "في واقع الحوادث لم يكف عن تبيان خسارة المقوم الجغرافي للقارات لمصلحة هذه القارات - التلفزيونية للاتصال العالمي الذي أصبح شبه لحظوي". ويتميز "تعدد الوسائط" من التلفزيون والأفلام والرسم الفني والكتب والمجلات والراديو والرسوم المتحركة بكونه يمكن من إضافة عنصر التفاعلية (Interactivité).

● حوّلت الصورة، في زمن الاتصال الافتراضي، حقل الإعلام إلى حقل حرب، تشكل من خلاله الواقع. هذا الواقع يكرس منطق "القطيع" الذي تحدث عنه "الأندي هاميل"، ويُفرز ردة الفعل المتجانسة عند متلقي جماعي تقليدي، مزود بوصفات نفسية قياسية وحساسة منمطة. فأصبحت أغلبية الناس، في المجتمعات كلها تقريبا، تُشاهد الصور نفسها وتتعاطاها وتستهلكها بطريقة "الجرعة جرعة"، أو بطريقة القصف المتواصل (Bombardement par serie / Bombardment Series) تمامًا كالمدفع الرشاش، وبشكل لا يترك مجالاً للتفكير. وتحمل هذه الصور "فكرا معينا وأيديولوجيا معينة هي أيديولوجيا وفكر النظام العالمي الجديد أو المعولم. وهذه كلها مصطلحات لا تخلو من تحذر أيديولوجي. والأيديولوجيا ليست جديدة على الصورة بكل أشكالها الثابتة والمتحركة".

● قُوّة طغيان التقنية هي التي تدفع المجتمعين المدني والسياسي إلى استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإلى المبادرة بالفعل والخلق، وعدم انتظار الخصم السياسي للرد عليه والتصدي له عندما يهاجمك. فمن السهل، اليوم، أن يعتمد المناوئ السياسي إلى بعثرة "أجندات" الأحزاب السياسية، من خلال الإشاعات والادعاءات المغرضة والافتراءات والأكاذيب والأراجيف والعنف اللفظي والعنف المصور، فتختلط الحقيقة بغير الحقيقة، ويتيه الفرد الافتراضي بين هذا وذاك.

● تحولت الإنترنت إذًا إلى عنصر مجدّد للفعل السياسي، وعامل حسم في الانتخابات لمن يحسن استخدامه وتوظيفه بشكل دقيق ذكي، قد يكون لا أخلاقيا أحيانا، ولمن يتقن تحديد زمن إخراجهم لعامة الناس أو الناخبين في الوقت المناسب و"القاتل سياسيا"، إنها سلطة الافتراضي بيد الجماعات الافتراضية والمدنية ما بعد الثورات العربية.

● أشار "غراي كروج" في فصله المعنون "التكنولوجيا كثقافة" (Technology as Culture) إلى أن ابتكار الواقع الافتراضي وعوالمه الإلكترونية أدى إلى تفكيك العلاقات الفيزيائية بين الأفراد. ويقصد بذلك أن تفاعلات الواقع الافتراضي التي تتم في إطار الإنترنت أثرت بدورها في تفكيك العلاقة بين التفاعلات التي تقوم على أساس الـ "وجه لوجه" (Face to

(face)، أي تفكيك العلاقة المباشرة بلا حواجز ولا وسائط. فتشكل الفضاء الرمزي بهذا الإيقاع، وأدى إلى تفكك في العلاقات الفيزيكية بين الأفراد، وتشكل نوع جديد من أنواع العلاقات الاجتماعية والسياسية على المستوى الافتراضي.

● فتح الفضاء السيبراني مجالا جديدا للتمرد وللحركات الثورية والتحررية، إذ من ضمن تشكيلة التفاعلات الافتراضية تفاعلات تمردية، تتجسم خصوصا في المجالين السياسي والاجتماعي. "فالفرد يستطيع أن يقول ما يريد خارج الضوابط التقليدية للمجتمعات، وخاصة في المجتمعات السلطوية. لقد فتحت الإنترنت مجالا جديدا للتفاعلات، تقوم على الحرية، وتخرج عن سيطرة الدولة. المجال مفتوح في الفضاء الرقمي للاتفاق على الثورات أو التظاهرات من دون قيود المكان. وبدرك المتأمل لحركات التمرد على المستويات القومية أو العالمية أن الإنترنت وتجمعاتها الافتراضية تشكل آلية رئيسية، تُساهم في تقارب المسافات والاهتمامات، والاتفاق على مناهضة بعض القضايا أو المطالبة ببعض الحقوق".

● يقود التمرد في الفعل السياسي الذي تحركه الجماعات المدنية الاقتراحية إلى حقيقة الفردية (L'individualisme) أو الفردانية (Le cybersolipsisme/The cyphersolipsisme) في السياسة، وهذا ما يتناقض ظاهريا، ربما، مع فعل السياسة متعدد الأطراف، وشاسع الامتداد الجماهيري، نسجل، اليوم، نزوعا واضحا في المجتمع الافتراضي وتفاعلاته الناشئة نحو الفردية. والمقصود بفكرة الفردية، الانعزال عن السياق الاجتماعي والسياسي المحيط بالفرد.¹⁰ تبدو سياسة التدافع القوي التي شهدتها الجزائر في فبراير 2019 عقب الحراك الشعبي الثوري بمثابة انطلاق عملية حصل فيها تمييز مزدوج، فمن جهة تباينت التمثيلات والخطابات، ومن جهة أخرى صار المجتمع بالتدرج مستقلا عن مؤسسات السلطة ومنظمتها. ويبدو ان التغيير الذي أحدثته الحراك هو كونه علامة فارقة نحو تكوين مجتمع سياسي وطني قائم على الروابط المدنية لا على الانتماءات الأولية الدينية والاثنية، التي ارتبطت بمسارات ثورية سابقة. بعبارة أخرى يبدو ان حراك 2019 قد خطا خطوة في اتجاه أحد أشكال المصالحة التي خاضها المجتمع مع نفسه عبر الاعتراف بتنوعه سواء في أبعاده الهوياتية أو التاريخية.¹¹

في خضم التجاوز القانوني والدستوري لماهية المواطنة، و تماشيا مع الافرازات الانفجارية للمواطنة الرقمية، استخدمت توصيفات جاهزة تجاوزت الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على مبدأ تمثيل الشعب بواسطة ممثلين سياسيين الى تسمية الديمقراطية المباشرة (LA démocratie directe) والتي تحيل الى ممارسة الشعب للسيادة بشكل مباشر دون ممثلين، وممارسة المواطنين لحقهم في التشريع بشكل مباشر عبر آليات مثل الاستفتاء، وتستخدم توصيفات جديدة للديمقراطية من خلال المدخل الاتصالي مثل الديمقراطية التداولية la démocratie délibérative أو ديمقراطية استطلاعات الرأي la sondocratie وغيرها من الديمقراطيات التي توسع من حرية التعبير وصولا الى مفهوم ديمقراطية الجمهور الذي طوره الباحث "برنارد مانان" في كتابه "الحكم التمثيلي" والذي يرى فيه ان ديمقراطية الجماهير اكثر فعالية من مفهوم ديمقراطية الرأي، وذلك لفهم اعمق للتطورات الراهنة للديمقراطية. ويمثل الحكم التمثيلي le gouvernement représentatif حسب مانان طور جديد يتجاوز الطور البرلماني والطور الحزبي، حيث يقوم هذا النمط من الحكم على أربعة مقومات هي: أولا انتخاب الحكام بشكل دوري، ثانيا احتفاظ الحكام بنوع من الاستقلالية إزاء إرادة الناخبين، ثالثا يتميز الحكم التمثيلي بان الحكوميين يعبرون عن آراءهم وإرادتهم السياسية دون ان تكون للحكام سلطة على منعها، وفي المقوم الرابع تخضع كل القرارات العامة الى النقاش بشكل يجعل المواطنين هم من يصنع الديمقراطية.¹²

لم يكن أمام المواطن الجزائري الراغب في التغيير سوى رفع شعارات التغيير من دون مقومات أو وسائط وهو ما جعل هذه المطالب تصطدم بواقع متأسس تاريخيا على معطيات ترتبط بطبيعة النظام السياسي بشكل يتجاوزه.

تبدو المواطنة كمفهوم ومرتكز قانوني ودستوري تدخل ضمن المباحثات النقاشية الطويلة بين متغيري الدولة والمجتمع، والعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة بين عنصرين متداخلين ومتجاذبين، فان كان المجتمع هو من يُنشئ الدولة وهو الذي يمنحها الشرعية، فان هذه الأخيرة هي المسؤولة عن تنميته وتطويره ولا يمكن ان تكون هناك حياة ديمقراطية سليمة إذا كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع مشمولة بالرؤية وفقدان الثقة بين الطرفين. كما لا يمكن أن تُقام دولة من دون مجتمع أو أن يستمر المجتمع من دون هذه الدولة، على اعتبار ان هذه الأخيرة سلطة اجتماعية وتنتج عقد اجتماعي تفويضي من قبل الجماعة المتمثلة في فئات المجتمع المدني.¹³

بعد موجة المدّ الثوري الذي انطلق في 2011 تحت مسمى الربيع العربي، برز خطاب رقمي جديد مبني على مفاهيم المواطن الإعلامي الناقل للحدث أولا بأول، انه عصر المواطنة الرقمية إذ وُظف فيه المواطن الجزائري في 2019 تحديدا في أوج موجة الحراك القدرات التي تتمتع بها شبكات التواصل الاجتماعي، فأنشأ بواسطتها ومن خلالها بيئة متخيلة استطاع ان يبت في بيئتها الرقمية خطابه المتمرد على الواقع السياسي والاجتماعي، ونجح في الإفصاح عما يحول في دخليته بعد ان اغترب عن ذاته وتقمّص مجموعة متنوعة من الأقنعة كي يتعايش مع واقع يثقل كاهل ذاته المنهكة من واقع مر.¹⁴

لقد حدث تنوع وانتقال في آليات التمرد للتعبير عن مواطنة جديدة رقمية لا تؤمن بقيود السلطة الرسمية، لقد تجسّد هذا الانتقال من السردية الواحدة إلى السرديات المتنوعة، وتعاضل تمثيل التنوع في المجال العمومي. فالمؤسسات التي كانت تستحوذ على موارد التمثيل في المجال العمومي كانت تسيطر عليها السلطة السياسية والنخب التي تديرها؛ وانتقلنا هكذا من سردية واحدة تحكم المجال العمومي، تنافسها سرديات صغيرة مهمشة باستمرار، الى عالم متنوع ساهمت الميديا الجماهيرية وخاصة الميديا الرقمية الاجتماعية في ظهورها وتجليها في المجال العمومي. ولذلك نعيش اليوم في مجال عمومي متنوع تتعايش فيه وتتنافس وتتصارع سرديات مختلفة أي تأويلات متعددة للواقع والعالم والحياة.¹⁵

5. كيف تُؤثر وسائل التواصل قضايا الأمن المجتمعي - الجزائر في قلب المعادلة؟

تنوع تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني لمعظم الدول العربية، وتشمل جوانب تتعلق بالانسجام الاجتماعي والثقافي والقيمي، وانتشار أشكال جديدة من الجرائم الجنائية، واستخدامها من جانب جماعات الإرهاب في التخطيط والتنفيذ لأعمالها الإجرامية، ونشر أفكار التطرف والعنف والترويج لها واستقطاب أعضاء جدد، وإمكانية نشر توترات بين مكونات المجتمع، إلى جانب إجبار الدول على اتخاذ إجراءات للضبط قد تؤثر في صورتها على المستوى الدولي. ويمكن إبراز هذه التأثيرات فيما يلي:

1.5. استخدام الجماعات الإرهابية:

يعد هذا الجانب أبرز مهددات الأمن الوطني المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي، وأكثرها خطراً، إذ تعددت الأمثلة على استخدام الفضاء الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لتحقيق استراتيجيات الجماعات الإرهابية، وتوفير التسهيلات الخاصة بالتواصل بين أفرادها، وهو ما يشكل أمراً أكثر خطورة من مجرد توجيه ضربات إلكترونية من قبل جماعات إرهابية.

وتستخدم التنظيمات الإرهابية أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي كقناة لتبادل الخطط والمعلومات حول تصنيع القنابل والمتفجرات ومهاجمة المواقع المستهدفة. وباتت المراحل الأولية للتجنيد تتم من خلال "التغريدات" على تويتر والحوارات عبر نظام جوجل بلاس، حيث يتم استقبال العديد من الرسائل عبر صناديق الرسائل الخاصة، أو إرسال هذه الرسائل إلى أشخاص يظهر ميلهم إلى المشاركة في "الجهاد".

2.5. انتشار أشكال جديدة من الجرائم الجنائية:

برزت أشكال جديدة من الجرائم المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي، منها: الابتزاز الإلكتروني والتهديد والتشهير بالآخرين والقرصنة المالية، وذلك بفعل تخلي بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عن الحذر اللازم وسهولة الحصول على بياناتهم الشخصية.

وقد نشرت صحيفة "التليجراف" البريطانية يوم 5 يونيو 2012 تقريراً عن الجرائم المرتبطة بموقع فيسبوك، جاء فيه أن "بريطانيا وحدها شهدت في عام 2011 حدوث 12,300 جريمة وفقاً لبيانات الشرطة البريطانية، بمعدل جريمة واحدة كل 40 دقيقة، من بينها جرائم قتل واغتصاب وانتهاك أطفال جنسياً واعتداء وخطف وتهديد بالقتل وتخويف واحتيال". وتفرض هذه الجرائم التي يلعب الضحايا دوراً في تسهيل وقوعها تحديات على الأجهزة الأمنية المعنية، وتزيد من مخاوف المجتمع وشعوره بافتقار الأمن والأمان، حيث تواصل الضحايا مع الجناة على الفيس بوك بالدرجة الأولى.

3.5. تهديد الأمن الاجتماعي:

لم يعد الأمن الاجتماعي منفصلاً عن الأمن الوطني، فقد أضحت تماسك المجتمع، ومنع إثارة النزاعات الداخلية بين فئاته ومكوناته والحفاظ على هويته الثقافية، من أبرز مقومات الأمن الوطني للدول، وهو ما يطرح في أحد أبعاده العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي وأمن المجتمع ذاته، لاسيما مع تزايد عدد سكان الدول العربية المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى إمكانية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي سلباً على أمن المجتمعات إلى الحد الذي قد يصل إلى انتشار العنف الداخلي، من خلال تهديد الانسجام الاجتماعي والثقافي، حيث يمكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي نشر ثقافات وتوجهات وأفكار لا تنسجم مع قيم المجتمع، وربما تعارضها كلية.

ولا ينفصل عما سبق إمكانية زرع الشقاق بين مكونات المجتمع، فقد مكنت وسائل التواصل الاجتماعي بعض التجمعات القائمة على روابط طائفية أو جماعات معادية للدولة في تعميق الشقاق بين مكونات المجتمع الواحد والدولة الواحدة. كما يمكن لانفلات الخطاب، وافتقار كثير من أعضاء هذه الجماعات إلى الوعي وال ضبط أن يثيرا الحساسيات والتوترات الطائفية والدينية والقبلية، ويعمق من التصدعات القائمة بالفعل على نحو ربما يهدد التماسك الوطني ويضعه أمام مخاطر جدية.

4.5. بين المراقبة والاشتباك الفكري:

تجدد دول كثيرة نفسها في مأزق تتسبب فيه مواقع التواصل الاجتماعي، فطبيعة هذه المواقع تجعل كثيراً من روادها ومستخدميها غير مباليين بما يترتب على نشاطهم فيها، أو تأثيراته التي يمكن أن تكون هائلة، وما يستلزمه احتواء هذه التأثيرات من جهود وتكاليف وطاقات بشرية. وتستتبع ذلك تساؤلات عن شرعية إجراءات، مثل مراقبة بعض مواقع التواصل الاجتماعي، أو منعها أحياناً، والتأثير المحتمل لذلك على حرية التعبير.¹⁶

يخلق التداول الحر للمعلومات أنماطا للتواصل الجديد، فقد أبرز مفهوما جديدا للإرهاب الرقمي نظرا لاستخدام الإرهاب الشبكي، أي توظيف الانترنت في مجال الإجرام والإرهاب تحديدا. فقد اظهرت الدراسات الملامح التالية:¹⁷

- تنسيق الجماعات الارهابية لأعمالها عبر توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.
- تجنيد اتباع جدد ونشر أفكار ومعتقدات عبر توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.
- توظيف مساحات افتراضية للتدريب على العمال الإرهابية.
- الحصول على الدعم المادي والمعنوي.

وقد اتضح أن عدد كبير من المجندين في الحركات الإرهابية خاصة الراديكاليين الذين انخرطوا في حروب مناطق الساحل والعراق وسوريا، الذين تعود أصولهم إلى دول شمال إفريقيا والمغرب العربي و من الجزائر وتونس تحديداً.

لذلك ينبغي عدم مقايضة الامن بالديمقراطية وتسويغ انتهاك الحقوق والحريات الى الحاق الهزيمة بالإرهاب في مختلف المجالات التي جربت فيها. فغاية ما أدت اليه هو محاصرة الفعل الإرهابي عبر عمليات ملاحقة القائمين به ومطاردتهم لفترة تقصر أو تطول وغالبًا ما تكون قصيرة لأن البيئة المجتمعية السياسية المنتجة للتطرف والتعصب والعنف تبقى على حالها ولعل اخطر ما ينطوي عليه خوض معركة ضد الإرهاب بهذه الطريقة التي تستثمر في انتشار الخوف من العنف واستعداد قطاع واسع من المجتمع لقبول مقايضة حريتهم بالأمن في ظل صخب موجة التخوين هو تفاقم أزمة العقل وحين تشتد هذه الازمة في ظل المعركة ضد الإرهاب يفقد المجتمع اهم المقومات اللازمة لحماية بعض الشباب من الالتحاق بتنظيمات العنف في الداخل والخارج على حد سواء وخاصة بعد ان لم يعد التطرف الديني هو العامل الوحيد الذي يدفع الشباب للالتحاق بتنظيمات الجيل الثالث من الإرهاب.¹⁸ لأجل ذلك ينبغي مراعاة المقاربة الجزائرية التي قدمتها الجزائر في مكافحة الإرهاب والراديكالية الجهادية وتفهمها لأجل إعادة بناء المواطنة وفق تصور جامع وهي تجربة جديرة بالثمين والدراسة والتمحيص.¹⁹

وفقًا لكتاب الإرهاب العالمي والإعلام الجديد لمؤلفيه "فيليب سيب وداننا جانبك" فإن عدد المواقع المحسوبة على جماعة الإرهاب العالمي ارتفع من 12 موقع عام 1997 إلى 4350 موقع عام 2005، ثم إلى 4800 في 2006 وتجاوز 6000 موقع في 2008.

يتوقع حسب عديد التقارير المتوفرة على الانترنت أن تُكلف الجرائم الالكترونية الاقتصاد العالمي أكثر من ستة مليارات دولار ويتوقع أن تصل إلى 10.5 تريليون دولار سنة 2025 وفق مجلة الجرائم الالكترونية cybercrime magazine يستعمل الانترنت منذ 2019 أكثر من 4,1 مليار شخص أي 54 بالمائة من سكان العالم ليصل 4,9 مليار شخص سنة 2021 أي بنسبة 63 بالمائة من السكان ويعود ذلك نسيبًا الى جائحة كورونا.

إن العلاقة بين الأمن السيبراني والأمن القومي تزداد كلما نقل المحتوى المعلوماتي والعسكري والأمني والفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والخدمي والعلمي والبحث إلى الفضاء السيبراني، خاصة مع التسارع في تبني الحكومات الالكترونية والمدن الذكية في العديد من الدول، واتساع نطاق مستخدمي الانترنت في العالم والثورة الكبرى في انترنت الأشياء، حيث أصبحت قواعد البيانات الوطنية في حالة انكشاف خارجي؛ إضافة إلى حملات الدعاية والمعلومات المضللة ونشر الشائعات أو الدعوة لإعمال تحريضية أو دعم المعارضة أو الأقليات مما يساهم في تلاشي سيادة الدولة ويشكك في قدرتها على الحفاظ على أمنها القومي.²⁰ وهذا ما يتطلب تكويننا نوعيا للمواطن على ثلاث مستويات يبدأ بتكوين الخبراء، ثم أهل الاختصاص في الأمن السيبراني، ووصولاً إلى

المواطن، وذلك بتحسيسه بأهمية الممارسات الأمنية الحاسوبية، بشكل يجعله يحول الفضاء السيبراني إلى قلعة لدفع الاعتداءات اللينة السبرانية الجديدة.

وفي اتجاه آخر كشف تقرير رقمي جديد، صدر مؤخرا، عن موقع Datareportal، أن عدد خطوط الهاتف النقال في الجزائر بلغ: 46.57 مليون خط هاتفي، بينما بلغ عدد مستعملي الانترنت 27.28 مليون مستعمل، من بينهم 26.60 مليون مستخدم للشبكات الاجتماعية. وأضاف أن عدد المستخدمين الجدد للانترنت بلغ حوالي 1.7 مليون مستخدم جديد، منهم 1.6 مليون مستخدم جديد لشبكات التواصل الاجتماعي، مشيرا أن عدد مستخدمي فيسبوك وحدهم بلغ حوالي 25.43 مليون. وأوضح التقرير أن متوسط تدفق الانترنت في الجزائر بلغ 11.44 ميغا بيت في الثانية للهاتف النقال و9.78 ميغا بيت في الثانية للانترنت الثابت، بزيادة سرعة قدرها 170% عن السنة الفارطة. وأتبع أن أغلب مستخدمي الانترنت يستخدمون الهاتف النقال بنسبة 58.95% فيما يستخدم حوالي 38.97% الانترنت على الحواسيب. ويتربع "غوغل كروم" حسب ذات التقرير على عرش أدوات التصفح على الإنترنت بنسبة 86.14%، فيما بقي Google سيد محركات البحث بنسبة 98.60%.

في ذات السياق كشف أن عدد مستخدمي منصة إنستغرام بلغ 8.60 مليون مستخدم بزيادة حوالي 1.8 مليون مستخدم عن العام الماضي، بينما بلغ عدد مستخدمي تطبيق ماسنجر حوالي 14.25 مليون مستخدم. ووصل عدد مستخدمي شبكة LinkedIn إلى 2.80 مليون مستخدم بزيادة حوالي 300 ألف مستخدم عن العام الماضي، وسناب شات إلى 6.25 مليون بزيادة. 1.3 مليون مستخدم، بينما لا يزال تويتر يعاني في الجزائر بأقل من مليون مستخدم بعدد 891 ألف مستخدم.

يخلص تقرير تحليل النشاط الرقمي في الجزائر إلى خلاصات لها علاقة بهذه الورقة البحثية:²¹

01- إن استخدام الجزائريين لشبكة الانترنت يبدو على ضوء البحوث التي أجريت على محركات البحث والمواضيع الأكثر زيارة أكثر نضجا وذكاء، ويمكن تحسين ذلك باعتماد مقاربات لتشجيع انتاج المحتوى المحلي ذي القيمة المضافة.

02- إن الجزائري في 2022 هو جزائري موصول بشبكة الانترنت ويجب على الإدارات والهيئات الحكومية إن تواكب هذه الوتيرة وتتأقلم مع هذا التحول، وليس المراد هنا مضاعفة المنصات الرقمية إذ كانت هذه الأخيرة لا تستجيب لتطلعات المواطنين ولا تتيح لهم تجربة تتناسب مع استخداماتهم.

03- إن أداء إدارة الكترونية فعال لا يقاس بعدد الإجراءات المجردة من الطابع المادي ولا بعدد المنصات المطورة، بل بقدرتها على الحصول على تبني المواطنين لهذه الأخيرة ولا يمكن بأي حال من الأحوال إن يتم ذلك بطريقة أحادية من قبل السلطات، ولكن فقط بالإبقاء على التقارب مع المواطن على أساس الإصغاء والاتصال الفعال.

6. العلاقة بين الامن والمواطنة وتوظيفها في الفضاء الجزائري:

يرتبط الأمن في الجزائر بمجموعة من الأسس المتداخلة؛ فسنوات الإرهاب العجاف خلقت ارتباطاً في المواطنة من حيث درجة الولاء والانتماء، والخلط الذي لا يستقيم بين الحكم والحكومة والدولة والسلطة، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في عدد من الاعتبارات المنهجية والمواطنة. وذلك بسبب الاحداث التي خلفتها مجازر العشرية السوداء التي خلفت عشرات الالاف من القتلى والابرياء وضحايا العنف من النساء والأطفال.

إن أهمية الحفاظ على الأمن العام تتجلى في أهمية الإحساس بأهمية الوطن من حيث عدم نقل وتداول أخبار تدخل ضمن هز استقرار السلم العام وقد لاحظنا أن كثيرا من الأخبار التي تم نشرها عملت على زعزعة استقرار الدولة والعلاقة بين المواطن؛ وهي تدخل ضمن ما يسمى الفايك نيوز. وقد لاحظنا ذلك في محطات هامة مثل: سنوات الإرهاب، وجائحة كورونا، ومرض الرئيس الأسبق بوتفليقة، وغلاء الأسعار وتقلباتها وتغيير الحكومات. لذلك استصدر المشرع قرارا يمنع نشر وترويج الأنباء التي تهدف المساس بالأمن العمومي، وقد نص القانون على معاقبة كل شخص يمارس ذلك من سنة إلى ثلاث سنوات سجنا. وقد دخل القانون حيز التنفيذ في ظل توسع نشر الأخبار الكاذبة في ذروة انتشار كورونا، وكذا المساس بالأشخاص العموميين.²²

ترتكز المواطنة على دعم الأمن الفكري والثقافي، وذلك يكون بحماية المرجعية الدينية والثقافية وغرس قيم التمكين. وقد لجأ المشرع إلى تمكين الشباب عن طريق آلية دسترة إقامة المرصد الوطني للمجتمع المدني في المادة 213، والمجلس الأعلى للشباب بموجب المادتين 214 و 215 من دستور 2020. وهي أدوات فاعلة لبناء الديمقراطية التشاركية باعتبارها الآلية الناجعة لتعزيز المشاركة. كما مكن الهيئات العلمائية - نسبة الى العلماء- من الانخراط في رابطة علماء الساحل لضمان تطوير منظومة الفقه المالكي وتخفيف منابع الإرهاب والاتجاهات الراديكالية.

بالنظر إلى أهمية بناء قيم التسامح والقضاء على خطاب الكراهية بين أبناء البلد الواحد، قام المشرع بمحاربة كل أشكال خطاب الكراهية والطائفية والجهوية المقيتة، وذلك بسن قانون يجرم خطاب الكراهية عقب الأحداث التي عرفت الجزائر في مناطق الشرق الجزائري والقبائل وانتشار أبواق الفتنة التي تدعو إلى تبني سلوكيات استعلائية غير مقبولة وذلك بموجب قانون 20-05 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2020. ويرمي المشرع بهذا القانون إلى تحجيم الأخبار الكاذبة من حيث نشرها وتداولها تمهيدا لوضع استراتيجية مستقبلية لمكافحةها.

لقد ظهر مصطلح الأخبار الكاذبة سنة 2004 على يد الأمريكي "الف كايس" سنة 2004 الذي ألف كتابا بعنوان "عصر ما بعد الحقيقة الكذب والخداع في الحياة المعاصرة" وفيه قراءة لتغير سلوكيات الأفراد وميلها للكذب والخداع وتشمل الأخبار الكاذبة أو المفبركة أو المزيفة - المعلومات الخاطئة التي تتم مشاركتها لكن دون قصد الإضرار بالآخرين- تشارك المعلومات عن قصد للتسبب في الضرر - مشاركة المعلومات الحقيقية للتسبب في الضرر بنشر معلومات خاصة بأماكن عامة، أن فهم النظام الحالي لانتشار الاخبار في العالم يتطلب الإجابة عن ثلاثة أسئلة هي:²³

* أنواع المحتويات المختلفة التي تم إنشاؤها ومشاركتها.

* دوافع ناشري تلك المعلومات أو ذلك المحتوى.

* طرق نشر تلك المعلومات.

لجأ المشرع إلى إدراج بعض الحركات السياسية التي تنشط بالخارج، التي تهدف إلى تشويه صورة الجزائر والمتهمه أيضا في مأساة الحرائق التي مست منطقة القبائل والشرق الجزائري إلى تصنيفها كحركات إرهابية، ويتعلق الأمر بحركة رشاد وحركة تقرير مصير منطقة القبائل المعروفة اختصارا بالمالك وذلك عقب اجتماع المجلس الأعلى للأمن بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون في 18 مايو 2021، وهو تشريع مهم من شأنه أن يراكم الجهود المواطنة، ويسد الطريق أمام التيارات الهادفة إلى خلق صورة نمطية سيئة عن المؤسسة العسكرية من جهة والنظام السياسي من جهة ثانية والدولة الجزائرية ككل من جهة ثالثة.

لا يمكن الحديث عن مواطنة دون أمن، ولا يمكن الحديث عن أمن دون أمن اقتصادي وإنساني. لذلك استحدثت المشرع هيئة مكافحة الفساد بجميع تجلياته، وأعطى للهيئة صفة الدستورية حتى يضمن لها الاستقلالية المالية والإدارية بشكل يجعل المواطنين ينخرطون في عملية البناء وكشف مكامن الفساد المالي والعجز الاقتصادي وذلك برفع التقارير الدورية.

وللإشارة تكشف الدراسات الميدانية حجم انتشار الفساد في الجزائر خلال فترة عقدين ظهر ذلك في قضايا الفساد الكبرى التي عرفت الجزائر، مثل قضية الخليفة في 2004، وقضية سونطراك 1 و 2 في 2013 قضية الشركة الأمنية المختلطة BRC، التي كان يديرها مدير سونطراك السابق ولد قدور عبد المؤمن، وقضايا الامتياز الفلاحي، التي تداولت وسائل الإعلام بشأنها أرقامًا مذهلة تجاوزت 3200 مليار سنتيم. وقضية الطريق السيار - شرق غرب - والتي تشير تقارير إلى كونه كلف الخزينة العمومية خسائر تجاوز 9000 مليار سنتيم، وقضية البنك الوطني الجزائري أو ما عرف بقضية عاشور عبد الرحمان والتي كلفت البنك العمومي خسائر بلغت 3200 مليار سنتيم أيضًا. ناهيك على قضايا ترتبط بملفات إقامة الدولة ومشاريعها العملاقة وملف التظاهرات الثقافية، مثل تظاهرة سنة الجزائر في فرنسا، والجزائر عاصمة الثقافة الإسلامية، وقسنطينة عاصمة الثقافة العربية، والمهرجان العالمي للشباب... هذه إشارات سريعة تمكنت وسائل الإعلام التي يمكن أن نطلق عليها وسائل إعلام مواطنة من الكشف عنها بتحقيقات تحمل الحس الوطني الذي يهدف بالأساس إلى ضمان الأمن المالي والاقتصادي للجزائر. ولعل تعهدات الرئيس الجديد عبد المجيد تبون تسير في ذات الاتجاه من خلال مرافعته عن مكافحة الفساد وأخلقة الحياة السياسية والإدارية والانتخابية التي عاشت تشوهات طالتها لعقود متوالية.

إن تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ودسترة هذه السلطة بموجب المادتين 204 و 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020 من شأنه المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد ومتابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد بالإضافة إلى إبداء الرأي حول النصوص القانونية والمساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

يرتكز مفهوم الأمن لدى صانعي القرار على عدة آليات قانونية ودستورية ولذلك لجأ المشرع في التعديل الدستوري الأخير إلى ترسيخ هذا المبدأ وربطه بمبدأ هام جدًا هو ركيزة الأمن القانوني باعتباره قاعدة قانونية عالمية تعمل على ضمان كفاءة وفعالية القاعدة القانونية وترسيخها وضمان تحقيق أهدافها.

لعل الإشارة إلى الأمن القانوني تحمل دالتين حسب وجهة نظري، **الدلالة الأولى** فحواها أن النص القانوني يجب أن يكون بمعزل عن التلاعبات السياسية ولوبيات الفساد. فقد لاحظنا استثناء الفساد طيلة عقدين من الزمن بشكل قوض العملية التنموية وتحولت بموجبه النصوص القانونية إلى رداء للتغطية على الفساد والمفسدين وتجلّى ذلك في حجم استثناء الفساد، إذ تشير بعض الدراسات الميدانية إلى واقع الفساد السياسي الذي لم يقتصر على الأحزاب السياسية، بل امتد إلى جمعيات المجتمع المدني التي تعرضت إلى هزات وانقلابات داخلية بالموازاة مع ذلك استثنى الفساد في قطاع الإعلام بنوعيه المستقل والعمومي وانحرف عن رسالته الإعلامية، وكانت العواقب وخيمة على الرسالة الإعلامية الشريفة، بهذا الصدد يمكن الإشارة إلى اعتبار حكم الرئيس بوتفليقة إما ضرب من ضروب الجنون أو شكل من أشكال الخيانة²⁴.

أما **الدلالة الثانية** فتشير إلى أن النصوص القانونية يجب أن تتميز بالكفاءة والفعالية في التأثير بشكل يجعل المواطنين متساوين أمام القانون، وهذا مكمن التنصيص على هذا المبدأ العالمي القانوني الهام. بهذا الصدد أشار المشرع في ديباجة الدستور

2020 إلى كفالة الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينهما واستقلالية العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي، كما أشار التعديل الدستوري في الفقرة الأخيرة من المادة: 34 على سهر الدولة عن وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات على ضمان الوصول ووضوحه واستقراره.

ومن خلال الدالتين السابقتين تتضح أهمية ربط عنصر المواطنة كمنظومة متكاملة بالمعطي الأمني المتعلق أساسا بالقاعدة القانونية التي تبين بجلاء مصفوفة الحقوق والواجبات وفق نص قانوني راسخ وفعال.

تراهن المجتمعات المدنية في حالات الانتقال الديمقراطي على بناء حُمة قوية ترسخ مقومات الديمقراطية وتعزز مبدأ المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب والاستفادة من أخطاء الماضي وقد لعبت المراقبة والكشف عن بعض السلوكيات الاستفزازية الصادرة من بعض المسؤولين دوراً هاماً بهذا الصدد.

إن كثير من السلوكيات الاستفزازية لكثير من المسؤولين الكبار ساهمت في خلق صورة نمطية سيئة في المخيال الجماعي الجزائري عن بعض الأفراد الذين يقفون على كراسي المسؤولية بمختلف مستوياتهم، بل توصل الأمر ببعضهم إلى الصراخ في وجوه الزبائن وطالبي الخدمات بأن يلجؤوا إلى العدالة أو يطلبوا خدمات الرئيس تبون إن استطاع أن يفعل لهم شيء. وقد شاع في أوساط اللغة الشعبية المحكية الجزائرية عبارة "روح اشكي لتبون إذا أردت ؟؟؟"، وقد عمق هذا التوجه إحساسا لدي المواطنين بالحقرة والدونية (كلمة حقرة هي كلمة جزائرية تنم عن الإحساس بعدم الاهتمام والاحتقار)، وقد نبه رئيس الجمهورية إلى حتمية التخلي عن هذا السلوك العدواني وأمر بمعاينة من يصدر عنه مثل هذه التصريحات وهو ما ورد سواء في لقاءاته المتكررة بين الحكومة والولاية أو في لقاءاته الدورية مع وسائل الإعلام إذ تشير معطيات أولية إلى تعقب بعض المسؤولين الذين صدرت منهم مثل هذه السلوكيات. وتظهر المعطيات الميدانية إلى أن مثل هذه المعاملات تغذي السلوك بالاغتراب عن الوطن والإحساس بحالة من اللا انتماء، ناهيك عن رغبة من يتعرض لها في تبني سلوكيات غير سوية مثل الرغبة في الهجرة غير الشرعية أو اللجوء إلى العنف المادي والرمزي، وهنا تكمن العلاقة المحورية بين الإحساس بالمواطنة وسلوك السلطة التنفيذية من جهة، وسلوك صانع القرار من ناحية ثالثة.

بهذا الصدد كشف تقرير للحكومة الجزائرية قدمت عبر ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة نذير العرابوي عن تفكيك 400 شبكة لتخريب المهاجرين بطريقة سرية نحو الوجهة الاوربية وبحسب التقرير فان العمليات تمت خلال سنتي: 2021/2020.²⁵

تظهر العلاقة الوطيدة بين الأمن ومواطنة في بعد استراتيجي قد يساهم في تلغيم العلاقات بين الدول في الزمن الذي تحولت فيه الحروب إلى حروب غير تقليدية وهو نمط من الحروب سيبرانية التي تهدف إلى اختراق المواقع السيادية وقد لاحظنا هذه العمليات المرتبطة بالقرصنة الالكترونية خلال الأزمة الخليجية الخليجية طيلة أربع سنوات والحرب الروسية الأوكرانية والحروب المتواصلة بين الحركات المقاومة وإسرائيل، مثل ما يقع من محاولات تخطيم وقرصنة المواقع بين الأطراف المتعددة، وفي هذه البيئة تنتشر الأخبار الكاذبة والمزيفة التي قد تعصف بهياكل واقتصاديات دول كبرى، بهذا الصدد يشير المتخصصون إلى أهمية مراعاة المحاور الأربعة التالية:²⁶

(01) تأهيل المقاولات الإعلامية الرقمية بإعادة تأهيل تكوين الإعلاميين وإمدادهم بعناصر الدعم اللوجستي والمالي ضمانا لاستقلاليتهم المالية والولوج إلى مصادر الخبر.

(02) ابتكار مضامين جديدة مع زيادة انتشار المنصات الرقمية وعلاقة ذلك بالحفاظ على الهوية والثقافة في ظل التنافس المحموم بين مصادر المعلومات ذات المصدقية من عدمها.

03) ملاءمة الترسانة القانونية لواقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بشكل يضمن خصوصية الأفراد، وضمان حماية امن الأنظمة المعلوماتية وحماية الجمهور، والبنى التكنولوجية وحماية الملكية الفكرية.

04) مواجهة الجمهور المتجزئ ومتعدد الاهتمامات.

05) الجودة وتتمثل في الاستجابة المتواصلة للتحدي التكنولوجي وتنوع المضامين الرقمية.

لقد تجلت المواطنة الرقمية الإيجابية وعلاقتها بتعزيز الأمن في الجزائر من خلال ملامح مهمة، ففي الملمح الأول وعقب عملية التصفية والحرق الجبان للمتطوع الفنان جمال بن إسماعيل،²⁷ في مطقة القبائل من طرف مجموعة من المتهورين في صيف 2021 بحيث ساهم عدد من صناعات المحتوى الشباب الجزائريين بتتبع فيديوهات الحرق، واستطاعوا بذلك أن يشكّلوا أداة إضافية احترافية للتحري عن الأشخاص المشاركين في الجريمة والهاربين من العدالة. وفعلا استطاعت يد العدالة أن تصل إليهم لتؤكد أن الفعل الإجرامي المعزول هو من تنفيذ شرذمة لا علاقة لسكان المنطقة بها ولا تمت بأية صلة بالأخلاق السمحة التي تميز المجتمع الجزائري وساكنة المنطقة كما استطاعت الفيديوهات الاستقصائية أن تظهر كثيراً من الحقائق التي جعلت الشارع الجزائري يقف مشدوها.

ينتظر من المواطنة في بعدها التشبيكي أن تنقل الفرد من الديمقراطية المشهدية إلى ديمقراطية مباشرة فصناع المحتوى يستطيعون التصدي لظواهر الانحراف والجريمة والطلاق والاعتصاب والإرهاب التي تعصف بالمجتمع الجزائري، إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى تفشي الجريمة في الجزائر بهذا الصدد، أكدت مصادر أمنية رسمية أن معدل الجريمة ارتفع خلال سنة 2021 مقارنة بعام 2020 بـ: 14.71 بالمائة، حيث سجلت مصالح الشرطة القضائية 296148 قضية مختلفة، تورط فيها 271961 شخصاً، فيما بلغ عدد الضحايا 201105 ضحية و"أكثر من 296 ألف جريمة في عام واحد، يستدعي دق ناقوس الخطر، لاسيما أن معدل الجريمة في تصاعد مستمر يستدعي القلق"، كما ان نسبة تعاطي المخدرات تحتل موقعا متقدما.²⁸

وفي تقرير الأمن الوطني، تم الكشف أن الجهات المعنية عاجلت حوالي 57798 قضية مخدرات من أصل 58124 قضية مسجلة، وأسفرت عن توقيف 69636 شخصا. وتشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع نسبة الجريمة في الجزائر خلال النصف الأول من العام 2020، فقد سُجِّل نحو ربع مليون جريمة، بمعدل 693 حادثاً يومياً، تورط فيها أكثر من 220 ألف شخص، وتتصدّر قضايا الضرب والجرح العمدي المشهد بأكثر من 42 ألف قضية، كما فاقت جرائم العنف ضد المرأة 70 ألف قضية.²⁹

وتذكر الأرقام أنه في قضايا الإجرام العام والمنظم، يحتل العاطل من العمل صدارة المتورطين، ثم العامل اليومي، والموظف الدائم، والطالب على التوالي، بينما مسّت مختلف الفئات العمرية بـ: 3.8 في المئة بالنسبة إلى الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، و57.3 في المئة بين 18 و30 سنة، و25.63 في المئة بين 30 و40 سنة، وتجاوزت نسبة المتورطين الذين فاقت أعمارهم 40 سنة 13 في المئة، وقدرت نسبة المتطورين من جنس ذكر 97.8 في المئة، و2.20 في المئة من الإناث.³⁰ وفي شق آخر له علاقة بالأمن والاستقرار العائلي والأسرى تظهر أرقام صادمة لحالات الأسر في الجزائر، إذ بلغ عدد حالات الخلع بالجزائر أرقاما قياسية غير مسبوقة في ظرف 6 أشهر فقط، حيث تجاوزت عتبة 10 آلاف حالة، مقابل 44 ألف حالة طلاق في نفس الفترة، حسب ما أورده جريدة "المساء" العمومية. وحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة العدل

حول حالات الطلاق في الجزائر، فقد تجاوز عدد حالات الطلاق في الجزائر أكثر من 100 ألف حالة خلال سنة ونصف، فيما فاقت حالات خلع الأزواج 10 آلاف حالة خلال السداسي الأول من سنة 2021. وكشفت أرقام وزارة العدل أنّ حالات الطلاق في الجزائر في تزايد مخيف، حيث قدرت بأكثر من 44 ألف حالة خلال 6 أشهر الأولى من السنة الجارية، مقابل 66 ألف حالة في 2020. وسجلت حالات الخلع تصاعدا هي الأخرى، حيث قدرت في 2019 بأكثر من 13 ألف حالة، لتتجاوز 15 ألف حالة في 2020، وتصل خلال السداسي الأول من 2021 إلى أكثر من 10 آلاف حالة.³¹ ولقد سجل الباحث أسماء كثير من صناعات المحتوى الجزائريين الذين يمارسون دورا داعما لتقوية مؤسسات الدولة من حيث الرقابة الصارمة والبحث والاستقصاء والقدرة على كشف مواطن الاختلالات في مجال الجريمة والسلوكيات الجنائية غير المسبوق.

إن الأرقام السابقة الصادمة يجب التصدي لها بعقلية جماعية وجدار مناعة قوية يضمن الأمن الأسري على اعتبار إن الأمن الأسري هو ركيزة استقرار أي مجتمع من جهة كما إن الجهات الأمنية ليس بمقدورها التصدي بمفردها دون إسناد واضح من المجتمع المدني الذكي والمواطن الصالح المسؤول.

تبرز أهمية المواطنة في حالات الأزمات بمختلف تجلياتها ومآلاتها المأساوية، على غرار ما عرفته الجزائر مثلا في شهر أوت 2022 من حرائق مست مناطق الشرق الجزائري وتحديدا ولاية الطارف الحدودية مع تونس وبعض أجزاء من ولاية سكيكدة، فقد اظهر الجزائريون هبة جماهيرية تنم عن ضمير جمعي حي ومتماسك، فقد ساهم الجهد الجماعي للأفراد والمواطنين في تتبع الجريمة في مجالات عديدة والتخفيف من حدة الخسائر. ويمكن بهذا الصدد التأكيد على الدور المجتمعي في التصدي للحرائق ومنها حرائق القالة التي وقعت في أوت 2022 والتي تسببت في وفاة 36 شخصا، وإصابة 170 شخصا كحصىلة أولية وإتلاف 5670 هكتارا من الغطاء النباتي والثروة الغابية، وعلى اعتبار أن التحريات الأمنية والقضائية أكدت الدور البشري في هذه الحرائق فإن تعزيز المواطنة وتضمينها كقيمة عنصر مهم في التربية الاجتماعية تجعل أي فرد يبلغ عن هذه الأفعال باعتبارها تحمل الطابع الإجرامي. وقد قدم المجتمع المدني الجزائري نموذجا متميزا في ذروة أزمة كورونا، من حيث خدمات التوصيل في مجال الإطعام والإغاثة والخدمات الطبية والإنسانية والإعانات لما يعرف في الجزائر بمناطق الظل والتي بلغت أكثر من 13 ألف منطقة ظل تعاني نقص المرافق والخدمات الاجتماعية والتعليمية.

كما تفاعل المجتمع المدني، من خلال حركة تضامن قوية، مع العديد من مبادرات المواطنين. إذ وافق عدداً من أصحاب المصانع، ولاسيما في قطاع الأغذية الزراعية، على تمويل العشرات من مولدات الأكسجين. كما ازداد عدد صناديق جمع التبرعات، ما مكن في بعض الأحيان من جمع مبالغ تصل إلى 50 ألف يورو، حسب صحيفة لوموند الفرنسية. من جهتهم، أطلق نجوم كبار في عالم كرة القدم، مثل آندي ديلور، ورياض محرز، وإسماعيل بن ناصر، وإبراهيمي، حملة جمع مبلغ 975 ألف يورو من أجل توفير 1500 اسطوانة أكسجين بهدف مساعدة مستشفيات جزائرية.

حدد الباحث الصادق الحمامي في دراسته عن الميديا الاجتماعية والإرهاب الاستخدامات وسبل ترشيدها والمقدمة ضمن ورشة التعاطي مع ظاهرة التطرف والإرهاب في 2015 توصيات لمكافحة توظيف الميديا الاجتماعية في الإرهاب في الأسس المبينة أدناه والتي تتطلب تظافر جميع الجهود خاصة في ظل التنوع الجديد لمظاهر الإرهاب وتوظيفها لوسائل التكنولوجيا الجديدة.

إن الميديا الاجتماعية فضاء من فضاءات الميديا الاجتماعية مصممة لإتاحة إمكانية إنشاء ملمح عام أو شبح متاح للعموم في إطار نظام محدد، كما تتيح هذه المواقع بناء شبكة من العلاقات والاطلاع على شبكة علاقات الآخرين. ولقد تم توظيف هذه

الميديا الاجتماعية لنشر تقارير وأفلام وأخبار وكتابات وتقارير من شأنها هز منظومة الأمن الفكري والديني للمجتمع، فساهمت في شقها السلبي في هز الاعتقاد بأهمية المرجعية الدينية كما ساهمت في تأجيج السلوك الطوائفي بسبب انتشار حركة داعش الإرهابية والحركات المسلحة في منطقة الساحل وما صاحبها من أفكار تقوم على نبذ الآخر دينيا وفكريا ومناطقيا. وقد لاحظنا أن هذه المضامين اشتد سعارها في مراحل الأزمات بشكل قد تساهم في تقويض الولاء للوطن، لكن هذه الملامح السيئة لا يمكننا أن نجعلنا نغفل الجوانب الإيجابية التي تمارسها في حالة حسن توظيفها.

ولأجل ذلك وضمانا لتتبع وكبح الآثار السلبية التي تنتج عن الميديا الاجتماعية ذات الصلة بالإرهاب والتطرف ونتائج الراديكالية ينبغي مراعاة ما يلي:³²

أ - رصد المضامين الإرهابية في الميديا الاجتماعية ومكافحتها:

يمثل رصد المضامين الدعائية الإرهابية في الميديا الاجتماعية رهانا أساسيا يقتضي وضع الأطر القانونية التي تسمح بمراقبة منصات الميديا الاجتماعية وحذفها، كما يستوجب هذا الرهان إنشاء وحدات أمنية متخصصة في مهام المراقبة والحذف في إطار قوانين شفافة تحترم حرية التعبير على وجه الخصوص.

ب - توسيع مكافحة الإرهاب في الميديا الجديدة والاجتماعية إلى المواطنين:

لا تخضع الميديا الاجتماعية، على عكس الميديا التقليدية المهنية لمبدأ التنظيم - regulation - في المقابل فإن قوانين النشر والصحافة المتعلقة بالتشهير - libel - diffamation، تشمل كل ما ينشر الناس في منصات الميديا الاجتماعية وفي هذا الإطار يتوجب على السلطات العمومية أن تقوم بحملات لدعم ثقافة التنظيم الذاتي عبر استخدام آلية "الإبلاغ عن منشور" Report - signaler التي توفرها مواقع الشبكات الاجتماعية للإبلاغ عن المضامين التي تروج للإرهاب. ويمكن للدولة أن تضع أيضا آليات تتيح للمواطنين المشاركة في رصد المضامين التي تروج للإرهاب در مواقع متخصصة.

ج - تعزيز التنظيم الذاتي في الميديا الاجتماعية:

وبشكل عام فإن أشكال التنظيم السائدة في الميديا الاجتماعية هي التنظيم الذاتي في إطار ما يسمى حوكمة الميديا الاجتماعية social media governance. وفي هذا الإطار انتشرت موائيق الميديا الجديدة في كل المؤسسات الحكومية والخاصة، وعلى هذا النحو يمكن أن تشمل حملات التوعية تحفيز المؤسسات بكل أنواعها وخاصة.

د - وضع آليات قانونية لمعاقبة الإشادة بالأعمال الإرهابية:

مثل الإشادة بالأعمال الإرهابية في الميديا الاجتماعية طريقة من فرق الدعاية لإرهاب وتوسيع نطاق تأثيرها خارج مجال المسالك الجهادية المعلومة، وفي هذا الإطار، وضعت العديد من الدول آليات قانونية لمعاقبة الإشادة بالإرهاب على غرار فرنسا، كما يتضمن مشروع مكافحة الإرهاب التونسي عقوبة سجنية لكل من يشيد بالعمليات الإرهابية: "يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطة من خمسة آلاف دينار إلى عشرة آلاف دينار كل من يعتمد علنا وبصفة صريحة الإشادة أو التمجيد بأي وسيلة كانت بجريمة إرهابية أي بمرتكبيها أو بتنظيم أو وفاق له علاقة بجرائم إرهابية أو بأعضائه أو بنشاطه أو بآرائه وأفكاره المرتبطة بهذه الجرائم الإرهابية"

يؤدي المجتمع المدني دورا مهما كقوة ناعمة في مكافحة حالات عدم الاستقرار وعدم التأكد وتنامي الإرهاب وذلك عن طريق المشاركة في بناء وصياغة برامج فعالة في المجالات الفكرية والثقافية لمساندة المؤسسات الرسمية والعمل الحكومي والمنظمات

في عملها قصد مواجهة الإرهاب فكريا وذلك عن طريق شر ثقافة التسامح وانماء الحس الوطني والعمل مع الجهات الرسمية للنهوض بمستوى معيشة في المناطق المهمشة والحدودية وذلك بتطوير أسس المواطنة الناضجة والمسؤولة ويعد المرصد الوطني للمجتمع المدني في الجزائر أداة دستورية وقانونية مهمة بهذا الصدد ومع مرور الوقت سيشكل وعيا فكريا وسياسيا تراكيما جديدا يتجاوز الصورة النمطية السابقة التي سادت لعقود طويلة.

لقد تشكل في الضمير السياسي الجمعي الجزائري ذلك السلوك المستلبد للمواطن، فالجزائري عاش سياسيا حالة طويلة من اللاتسياس بفعل حالة الإفلاس السياسي التي طبعت عمل الطبقة السياسية، من جهة وبسبب منطق الأمانة الذي كان يحرك صانع القرار السياسي فاعلم القوانين التي كانت تضبط إيقاع الحياة السياسية كانت مغلفة بصبغة أمنية بدء من قانون الانتخابات السابق وصولا إلى قانون الأحزاب والجمعيات، إذ أن إلصاق التهم الجزافية والخوف من التعامل الأجنبي ظلت تلقي بضلالها على أي عمل قد يحمل أبعادا سياسية. ولذلك ظهرت الحاجة في الإلغاء الصريح لبعض النصوص القانونية السابقة التي تم الاستعاضة عنها بقوانين جديدة مثل قانون الانتخابات الجديدة الذي حارب الفساد السياسي وألغى الكوطة السياسية، وتضمن الإشراف الكامل على العملية الانتخابية وفرض منطقا جديدا يتضمن إعطاء نسبة إلزامية لفئة الشباب للمشاركة في القوائم الانتخابية وهو ما ساهم في الرفع في عدد النواب الشباب في البرلمان الجديد وهي تلك الفئة التي يعرفها المشرع اقل من 40 سنة، والأكد ان هذا النمط سيشكل في المدى المتوسط نمطا جديدا لسلوك مواطنة يتجاوز الفعل الانتخابي المناسب إلى الفعل الانتخابي الراشد.

ويرى الملاحظون أن العهود السابقة النيابية شكلت سياقاً لجميع التقاليد الرثة والهشة لعمل برلمان تتحكم في قراراته ومواقفه جهات خارج غرفتي البرلمان، بل يرى المراقبون أن مجموعات مافياوية احتجرت مقاعدها النيابية واستطاعت اختراق الأجهزة الإدارية والسياسية تحت عناوين براقة إنسانية أو وطنية أو إيديولوجية، يعزز موقعها في ذلك سلطة المال وقوة النفوذ والتأثير على الرأي العام خاصة في المستويات المحلية.³³ أخيرا تبدو المواطنة معطى جماعي تتجاوز الأطر الدستورية الكلاسيكية لترتبط بالحياة اليومية متجاوزة الإطار الانتخابي لتحقيق الفعل التشاركي الذي يُعزز مبادئ الديمقراطية التشاركية.

لقد قدم المشرع الدستوري في 2020 إضافات مهمة ففي الديباجة تحدث عن الدور المهم للشعب وشرعية الدولة والحراك الشعبي الأصيل وأهمية المجتمع المدني وقد أكد على التزام الدولة الأساسية وضمن الحقوق والحريات الأساسية إلى جانب التطرق لمصطلح المواطنة لأول مرة بشكل مباشر في المواد 65- 82- 213- 214 وهي في هذه المواد تؤكد إن المواطنة ابلغ تعبير عن الانتماء للوطن وهو يتجاوز الجنسية كمفهوم إلى مبادئ جديدة ترتبط بالسلوك اليومي المواطن الذي يشمل جميع جوانب الحياة وصولا إلى ضمان التربية على المواطنة وهي ضمانات جديدة من شأنها تعزيز السلوك الراشد القائم على الانتماء وإدراك الحقوق والواجبات وكذا الانخراط في الهياكل الدستورية الجديدة كمرصد المجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب.

ثمة علاقة تحتاج إلى تفكيك بين طبيعة الثقافة السياسية والمواطنة وطبيعة النظام السياسي فالثقافة الديمقراطية السائدة التي تساهم في التزام سيادة القانون وحقوق المواطن والتعددية السياسية هي نتاج تطور تدريجي للنظام الديمقراطي ونشوءه على مراحل استمرت أكثر من قرن في الغرب وهذا الإدراك يجب عدم تغافله عن الحديث عن السلوكيات المواطنة لدى الأفراد والسلوكيات المشروعية والشرعية لدى النظام السياسي الذي تعود طيلة سنوات على تولي زمام السلطات الثلاث في قبضة واحدة.

يرجع الباحثون في مجال الترسخ الديمقراطي وهو الغاية المرجوة أن مصادر إعاقه الإجماع على شرعية الدولة في العالم العربي ومنها الجزائر يعود الى عدة من العناصر منها عدم حل إشكالية العلاقة بين القومية والدولة والأمة - فشل الدولة في عملية دمج

الشعب على أساس المواطنة أو عدم وضعها هدفا أصلا في غياب الإرادة السياسية للقيام بالمهمة في حالات عديدة - التقسيمات الاستعمارية وعشوائية حدود الدول - وجود حركات سياسية ذات قواعد اجتماعية وتمثيل ثقافي واسع تنمي ولاءات فوق وطنية وهو ما سعت إليه بعض الحركات الانفصالية والمتطرفة في طروحاتها العنصرية - رهان النظام على ولاءات تحت وطنية للنظام الحاكم وإحياء هذه الانتماءات وتسييسها من طرف بعض المعارضات أيضا - خلط النظام بين الولاء له والولاء للدولة وبين المعارضة والخيانة الوطنية وتعامل فئات واسعة من الشعب مع السلطة التنفيذية باعتبارها الدولة بل تسميتها بالدولة في حالات كثيرة - وأخيرا الدور السلبي الذي تمارسه الاقتصاديات الرعية في تكريس الفروق الجهوية وعدم خلق الثروة بمفاهيمها المادية والرمزية.³⁴

وفي المجمل فإن العناصر سابقة الذكر يشكل تناميا وعدم القدرة على التحكم في إدارتها، تغييرا قسريا للمواطنة وطمسًا لأي بناء ديمقراطي راسخ مستقبلا وهو ما ينجر عنه حتما ردم أي محاولات لبناء شراكة مواطنة تبني الدولة على أسس الحكامة السليمة. إن بناء منظومة الأمن تتطلب الارتكاز إلى خمس استراتيجيات رئيسية تدفع الدول إلى إعداد استراتيجية أمنية عامة يمكن إجمالها فيما يلي:³⁵

- ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافة التهديدات على نحو شامل عبر تعريف واضح للمصلحة القومية الأمنية.
 - زيادة توجيه القطاع الأمني من خلال رفع كفاءة المساهمات التي يقدمها جميع العاملين في قطاع الأمن.
 - توجيه عملية تنفيذ السياسة وتحديد الأعمال والوسائل التي تعمل على ضمان الأمن القومي.
 - تحقيق إجماع محلي مواطني.
 - تقييم البيئة الأمنية الدولية وتحديد عوامل المخاطرة فيها ورفع مستوى الثقة والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي.
- 7. خاتمة:**

يبقى القول إن الدوائر الأمنية الجيوسياسية للأمن الجزائري تركز على رؤية استراتيجية فالمواطن المحلي لا يمكن بأي عزله عن الإسهام في صنع السياسة الأمنية صياغة ورؤية وتقييما، في مجال بناء الأمن الداخلي ومهما اختلفت التسميات فإن كل شيء يدور حول الأمن القومي الذي يشير سواء فهم على أنه عملية أو هدف إلى حماية المصالح الوطنية الأساسية ضد التهديدات الخارجية ويتضمن الأمن الترابي والازدهار الاقتصادي المحافظة على القيم والمؤسسات الوطنية والاستقلالية السياسية بيد أن طريقة تحديد هذه المضامين قد تتطور وفقا لتطور قوة الدولة وهذا مؤشر لا يمكن إنكاره خلال ما حدث من تغير إيجابي مس السياسات العمومية في الجزائر بسبب الظروف الدولية التي ساهمت في تحسين الحالة الاقتصادية والمالية والنقدية بالجزائر.³⁶

يبدو من الأهمية بمكان الإشارة في الحالة الجزائرية إلى تراجع السردية القديمة القائلة بسيطرة الامن ومنطق الامنة على دوايب الحياة السياسية اذ كان المواطن الجزائري يختص بالنزr اليسير من الاهتمام على حساب قضايا الإرهاب والامن ويتجلى تغير السياق السياسي الجزائري الجديد بعد هيمنة الخطاب السياسي المعتمد على منطق الاخلفة السياسية التي يتبناها الرئيس عبدالمجيد تبون وإعطاء المواطن دوره الفاعل في بناء الحكامة وهو بعد جديد يتحول بموجبه الامن الى متغير تابع للمواطن فالمواطن الجديد هو الذي يبنى مقارنته للأمن وهو الذي يجب ان يحافظ عليه وهو الذي يتلمس مكانا واسس الديمقراطية بمراعاة الرهانات الإقليمية والدولية والمحلية. وبغض النظر عن طبيعة مخرجات البناء السياسي الجديد بعد المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر يبدو المواطن الجزائري مختلف تماما عما سبق فهو الذي تحلى بروح مواطنة سلمية عالية في بناء التغيير بعد إزاحة بوتفليقة عن المشهد بكثير من رموزه السياسية والاقتصادية وإبراز ملامح علاقة جد إيجابية مع المؤسسة العسكرية الأمنية عندما حملت شعارات

مسيرات التغيير كل جمعة *الجيش الشعب خاوة خاوة* وهي شعارات تظهر مكانة الجيش في الذاكرة الجمعية الجزائرية والتي تحظى باحترام منقطع النظير. ولا شك ان الروح السلمية صهرتها ظروف صعبة خاصة خلال سنوات الإرهاب العويصة. إن الروح السلمية هي نتيجة تراكم لثقافة التسامح والتسامح هو نتيجة ومحصلة وليس سببا وسببه الأساسي هو طبيعة البنية والتركيبية المجتمعية والاقتصادية والسياسية.³⁷

إن الديمقراطية ثقافة فاذا انتفت ثقافتها انتفت هي أيضًا وهذا هو مكنم الوصل بين المواطنة والتربية على المواطنة.³⁸ ثمة مراجعات هامة تراهن عليها المؤسسة الرسمية في الجزائر لإعادة بناء المواطنة الجامعة من خلال ما تقوم بها من إعادة صياغة للقوانين الإصلاحية المرتبطة بحياة المواطن ويتجلى ذلك في اللقاءات الدورية بين الحكومة والولاية والتي يشرف عليها رئيس الجمهورية شخصيا ناهيك عن وضع تصور قانوني جديد لقوانين العمل النقابي والعمل الجماعي والفضاء الديني ومحاولة تأطيره بمرجعية مواطنة يقوم على بناء تصوراتها ومفاعيلها جميع من له صلة بالشأن العام ناهيك عن الخطاب الرسمي الذي يتبنى سلوكا تواصليا مع المواطنين يتطلب انفتاح رؤساء البلديات والولايات على انشغالات المواطنين بموجب سجل مكتوب يرسل بشكل دوري للجهات المسؤولة.

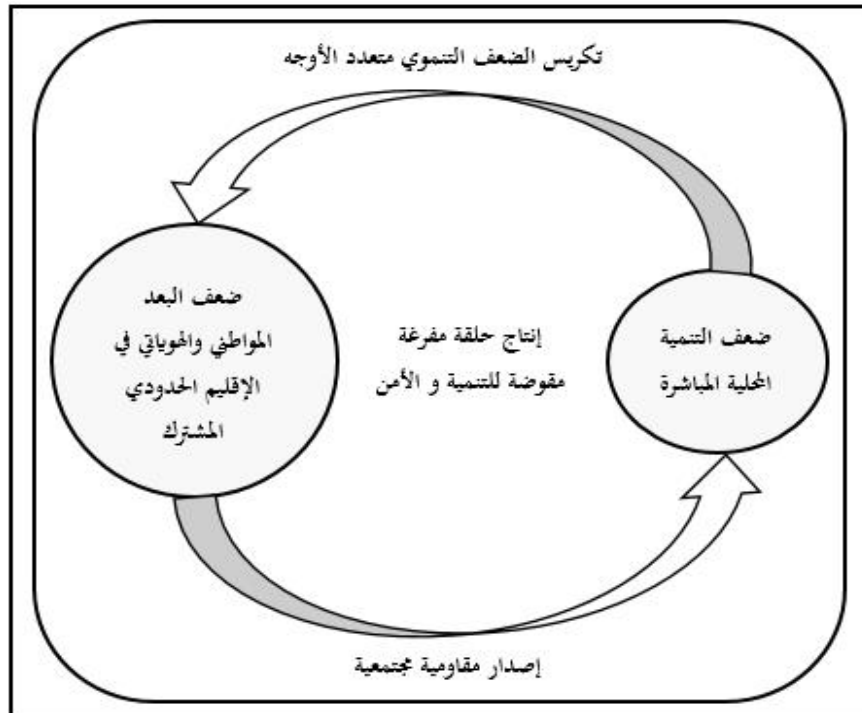
تقوم مقارنة الامن والمواطنة خاصة في المناطق الهشة والحدودية على البعد التشاركي الاستراتيجي وتهدف المقاربة التشاركية القائمة على بناء الامن خاصة في مناطق التماس والولايات ذات الخصوصيات الأمنية إلى إشراك الفاعلين المحليين من مواطنين، أعيان ومجتمع مدني في تأسيس مجالس إستشارية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية محليا، وتنشط هذه المجالس برعاية السلطات المحلية للولاية. ثالثا: اللامركزية والتفويض من خلال منح صلاحيات إتخاذ القرار للسلطات المحلية فيما يتعلق ببعض "المشاريع التشاركية المندمجة **Integrated Participatory Projects**" سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى الكيانات السياسية. رابعا: نظام تحفيزي وتسويق إقليمي من خلال الإعلان وإطلاق المشاريع الإستثمارية، واقتراح تحفيزات للإستثمار ومرافقة المستثمرين على مستوى الولايات الحدودية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم ضمن أرضية رقمية تسهل الإجراءات الإدارية، وكذا تنظيم ملتقيات حول الإستثمار في هذه المناطق بهدف رفع جاذبية هذه الأقاليم. خامسا وأخيرا: تعزيز قدرات التنمية المحلية من خلال تأطير ومرافقة الهندسة الإقليمية للتنمية **Regional Engineering for Development**، وإدخال آليات ومناهج جديدة في التسيير.

8. قائمة المراجع:

- ¹- Achel Neild, **From national security to citizen security**, Civil Society and the Evolution of Public Order Debates, This paper was written in: 1999 for the International Center for Human Rights and Democratic Development Montréal, Canada, 1999.
- ²- Rachid Id Yassine, Mame-Penda BA, Khalifa DIOP, **Pour un contrôle citoyen de l'action publique sécuritaire en Afrique**, Université Gaston Berger, 2020.
- ³ - سعاد موسى السلامي، التفكير في المرفق العام والحكامة بمفردات المواطنة، تقديم محمد العجمي، تحت إشراف: أ. د. أحمد السوسي - دار الأطرش تونس، 2017.
- ⁴ - كمال عبد اللطيف، عوائق التربية على المواطنة، مجلة المنتدى العدد: 257، 258، أيلول / سبتمبر - كانون الأول ديسمبر 2012. منتدى الفكر العربي عمان الاردن. بتصرف.
- ⁵ - سعاد موسى السلامي، المرجع السابق.
- ⁶ - السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثاني، البنية والاهداف، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص88.
- ⁷ - سعاد موسى سلامة استحقاق لثورة المواطنة ورهان الانتقال الديمقراطي، في: أحمد السوسي محرراً في الثورة والانتقال والتأسيس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2013، ص238.
- ⁸ - محمد عبد الظاهر، العولمة 4.0 ومستقبل الاعلام في حقبة صحافة الجيل السابع: نموذج العلاقات العامة التفاعلية الأكثر ذكاء دار بدائل 2021، ص30.
- ⁹- Klaus Schwab, **the Great narrative for a Better future**, forum Publishing 2022.
- ¹⁰ - جواهر الجموسي، الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016. ويمكن الاطلاع أيضاً على الدراسات التالية:
 - جواهر الجموسي، تقنين السياسة وتسييس التقنية، إضافات العددان: 3 و 4 صيف خريف 2008.
 - جواهر الجموسي، رقمنة السياسي وتسييس التكنولوجيا، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، يناير يونيو 2009.
- ¹¹ - سليم شنة، إعادة بعث البناء الوطني والمديني في الجزائر من منظور توظيف التاريخ والهوية في زمن الحراك مجلة سياسات عربية، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2022، ص50-51.
- ¹² - صادق الحمادي، ديمقراطية مشهدية الميديا والاتصال والسياسة في تونس، دار محمد علي للنشر تونس 2022، ص 253، (بتصرف طفيف) نقلا عن: Manin b, **Principes du gouvernement représentatif**, Editions Flammarion, 1995.
- ¹³ - عباس الطاهر، المجتمع المدني والحكم الرشيد، مقالة منشورة ضمن كتاب جماعي تحت إشراف: أ. د. محمد بوسلطان بعنوان "الحكم الرشيد الرقابة والمسؤولية" منشورات مخبر القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2013 ص31.
- ¹⁴ - نورالدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان 2020 ص39.
- ¹⁵ - الصادق الحمادي، ديمقراطية مشهدية الميديا والاتصال والسياسة في تونس، دار محمد علي للنشر تونس 2022 ص: 226، بتصرف.
- ¹⁶ - أمال صقر، كيف يهدد "التواصل الاجتماعي" الأمن الوطني؟ أطلع عليه على الموقع: <https://futureuae.com/>
- ¹⁷ - سماح عبد الصبور، الإرهاب الرقمي، انماط استخدام الإرهاب الشبكي، مجلة اتجاهات، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، عدد 02، سبتمبر 2014.
- ¹⁸ - وحيد عبد المجيد، أزمة العقل العربي التخوين والتكفير، مركز الخروسة، القاهرة، أغسطس 2015، ص91-92.
- ¹⁹ - الجزائر ومكافحة الراديكالية تجربة للتبادل، يومية المساء، 29 سبتمبر 2015.
- ²⁰ - إيهاب خليفة، القوة الالكترونية تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية، اتجاهات الاحداث عدد 22 تحليلات المستقبل يوليو أغسطس ابوظبي 2017 ص54.
- ²¹ - أنيس عباسية وآخرون، تحليل النشاط الرقمي في الجزائر دراسة تحليلية لتقرير الجزائري الرقمي 2022، أبريل 2022، انتاج مشترك من طرف التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات و Agence digitale-zone.
- ²² - يطالع بهذا الصدد قانون العقوبات رقم: 20-06 الصادر بتاريخ: 28 أفريل 2020.
- ²³ - المولدي الحمادي، الأخبار الزائفة النشأة والأسباب وطرق التصدي لها، مجلة اتحاد الإذاعات العربية، تونس العدد: 3 سنة 2020، ص19.
- ²⁴ - بشير فريك، حكم بوتفليقة جنون أم خيانة، دار الأمة، ط2، 2019، ص312.
- ²⁵ - إيمان عويمر موقع العربية نت تقرير منشور في 24 مايو 2022.
- ²⁶ - عبد الصمد مطيع، الإعلام الجديد تحولات سريعة ورهانات متجددة، مجلة اتحاد الإذاعة العربية العدد: 03، 2019، ص14-16.
- ²⁷ - جمال بن اسماعيل: 37 سنة هو فنان جزائري وشاب منشغل، بقضايا التطوع والإغاثة الإنسانية وخدمة المجتمع. قتل الشاب حرقاً في الجزائر في منطقة الأربعاء ناثي راتن في ولاية تيزي وزو وتم التنكيل بجثته، وبتر أعضائه، مع أنه ذهب إلى المنطقة بغرض المساعدة في إطفاء الحرائق، وقد كشفت التحقيقات الأمنية عن تورط حركة الماك الإرهابية (حركة استقلال القبائل) تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقر لها، وقد تبرأ سكان المنطقة من الواقعة الشنيعة على اعتبار أن المنطقة معروفة بطابعها الثوري وتاريخها المجيد. للإشارة فإن الحرائق التي وقعت بمنطقة القبائل تعد أسوأ الحرائق التي عرفتها البلاد خلال أوت (أغسطس) 2021 (حوالي 71 حريقا استمرت ثلاثة أيام وقتل فيها 90 شخصاً).

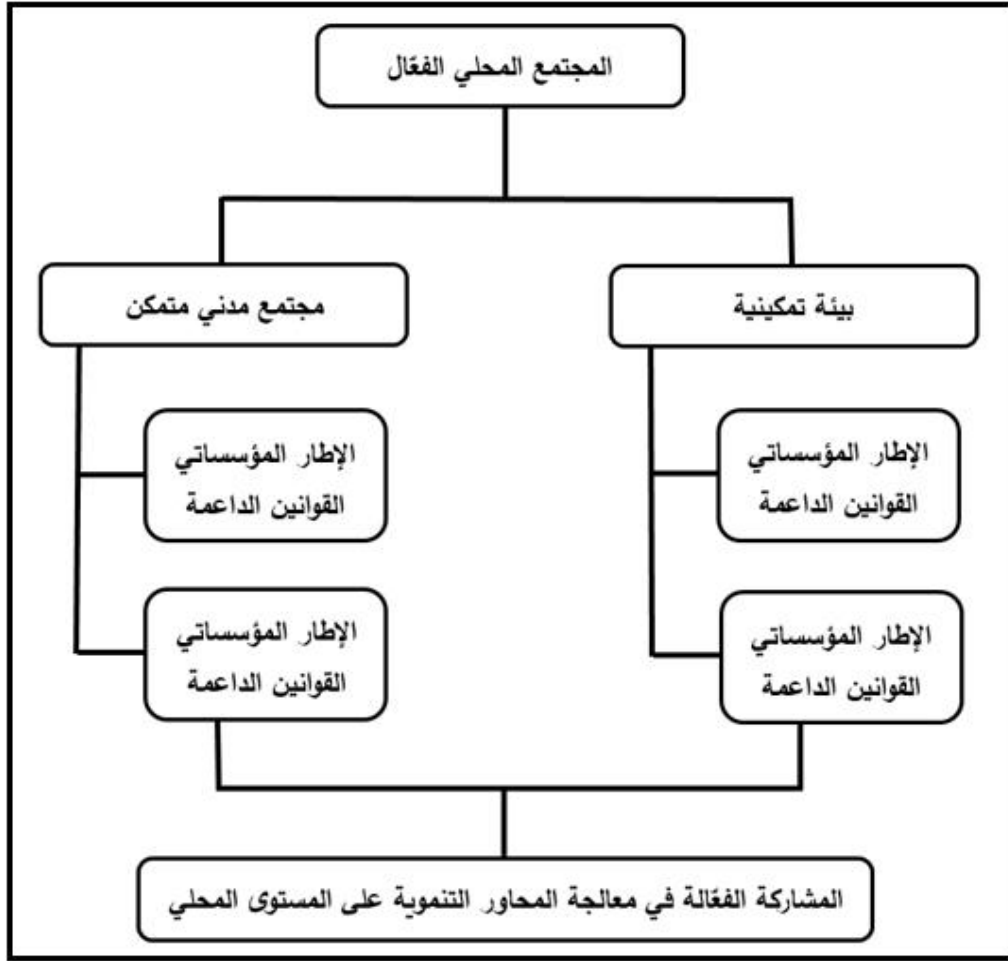
- 28- ورد ذلك في ندوة صحفية للمفتش الرئيسي للمصالح المراقب العام للشرطة السيد أرزقي حاج سعيد نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية يوم 10 فيفري 2022.
- 29- تقارير إعلامية لاغلب اليوميات الجزائرية.
- 30- يومية الشروق 26 ديسمبر 2021.
- 31- وكالة الأنباء الجزائرية.
- 32- وقائع الورشة الدولية التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب تونس أيام 7-8 أبريل 2015 اتحاد الإذاعات العربية.
- الصادق الحمامي، الميديا الاجتماعية والإرهاب الاستخدامات وسبل ترشيدها، المرجع السابق، ص149-163.
- 33- للاستزادة أكثر يطالع: بشير فريك، البرلمان الجزائري نواب... ونواب؟، دار الأمة 2018، ص240-241.
- 34- للاستزادة أكثر يطالع المرجع: الهام عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، طبعة بيروت، يوليو 2022، ص455-456.
- 35- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2011 ص44.
- 36- يطالع عبد النور بن عنتر، سياسة الجزائر الأمنية تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمي والحراك داخليا، مجلة سياسات عربية المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، عدد مارس 2022، ص22، بتصرف.
- 37- للاطلاع أكثر محمد جابر الانصاري، العرب والسياسة، أين الخلل؟ جذر العطل العميق، دار الساقى، بيروت، 1998 ص159.
- 38- المنصف الوناس، الشخصية التونسية محاولة فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطة، تونس، 2011، ص295.

الشكل 1: العلاقة المتبادلة بين ضعف التنمية والبعد المواطني - الهوياتي في الأقاليم الحدودية



المصدر: سامي بن طالب، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر: دراسة في أصول المقاربة التكاملية-ولاية الوادي غودجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية-تخصص: تنظيم سياسي وإداري، غير منشورة، جامعة غرداية، 2021-2022، ص 287.

الشكل 2: الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في إطار دعم التنمية القائمة على المواطنة والامن



المصدر: سامي بن طالب، المرجع السابق ص 232.